التدين والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى
قراءة تحليلية فى مسح القيم العالمى

على محمد غانم*

حاولت الدراسة الراهنة، عبر البيانات الأولية لمسح القيم العالمى فى موجته السابعة ٢٠٢٢، أن تستكشف العلاقة بين مستوى التدين فى المجتمع المصرى ومستوى المشاركة السياسية فيه، حيث تم سحب عينة عشوائية طبقية من المجتمع المصرى، بلغت ٢٠٠ مفردة، موزعة على ٢١ محافظة من محافظات الجمهورية.

وعلى هدى ذلك، خلصت الدراسة إلى أن غالبية المصريين لديهم مستوى مرتفع من التدين، حيث وقع غالبية عينة الدراسة فى المستوى المرتفع من مؤشر التدين التدين، وإنه على الرغم من وجود نسبة تدين نظرى (معنى بالإيمان بالمعتقدات وتصديقها) عالية، إلا أن نسبة التطبيق العملى لهذا التدين أقل منه بكثير. كما كشفت نتائج الدراسة عن أن المشاركة السياسية كانت فى حدودها الدنيا لدى عينة الدراسة، وذلك فى مستويات المشاركة السياسية الثلاثة (الاهتمام السياسى، المشاركة التنظيمية والمشاركة السياسية المباشرة).

كما كشفت النتائج عن أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية، وأنه بزيادة مستوى التدين بين المواطنين تقل مشاركتهم السياسية بشكل عام، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة التنظيمية، وأنه بزيادة التدين لدى الأفراد تزداد مشاركتهم التنظيمية وانتمائهم لمختلف المؤسسات السياسية والمدنية. كما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين وكل من الاهتمام السياسى والمشاركة السياسية المباشرة، وأنه بزيادة التدين بين المواطنين تقل درجة اهتمامهم السياسى ومشاركتهم السياسية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسة– القيم الدينية– التدين فى مصر – الديمقراطية فى مصر – الدين والسياسة– المسح العالمى للقيم.

مقدمة

يُنظر إلى الدين فى المجال العام، منذ عصر الإصلاح الأوروبى، باعتباره يُشكل تهديدًا للسلم الاجتماعى فى سياق التعددية الأخلاقية، وأن قبوله فى المجال العام يعنى خضوع القوى السياسية لإملاءات دينية محددة مع وجود عواقب ضمنية وخيمة. لهذا السبب، ظلت أفضل طريقة مقترحة لتجنب الصراع الدينى تتمثل فى حرمان الدين من أى تأثير فى المجال العام، وإحالته إلى مجال

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والستون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٥.

الضمير الفردى والعلاقات الخاصة بين المؤمنين، وهكذا تمت خصخصة الدين بعد طرده من الساحة العامة وإدراجه ضمن الضمير الشخصى[١].

لقد أدت موجة التحديث التى عصفت بالعديد من المجتمعات الحديثة إلى حدوث نوع من التمايز البنيوى بين بناءات هذه المجتمعات أدى فى النهاية إلى أن أصبح لكل بناء حدود للفعل والتأثير على كلية البناء الاجتماعى. يُهدد هذا التمايز البنيوى بين بناءات المجتمع وخاصة بين الدين والدولة– مرحليًا– كخطوة أولى مكانة الدين وادعاءاته المتعالية على مؤسسات المجتمع الأخرى كالدولة والاقتصاد، ويجعله فقط مؤسسة ضمن مؤسسات المجتمع الأخرى، وفى مرحلة تالية تزداد أهمية المؤسسات الاجتماعية الأصلية فى المجتمعات الحديثة، وتهبط مكانة الدين إلى أن يتحول إلى مؤسسة فرعية قليلة الأهمية تقع على هامش مؤسسات أخرى، وفى النهاية، فى المجتمعات كاملة العلمانية، تسود التعددية والنزعة الشخصية فى التدين وتتلاشى حتى هذه المكانة للدين فى المجتمع[٢].

تمثل هذا الطرح فى النموذج العلمانى الرافض لأى دور للدين فى المجال العام، ولكن منذ الربع الأخير من القرن المنصرم، وحتى الآن، برزت للعيان العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية التى تُنذر بدور حيوى للأديان فى المجتمعات الحديثة، حيث سطع نجم العديد من الجماعات والحركات الدينية فى كل من الشرق والغرب على السواء لتُمارس ضغطًا غير مسبوق على الدولة الحديثة من أجل كسب موطئ قدم فى الشئون العامة، الأمر الذى دعا العديد من الفلاسفة والمفكرين بالقول بعودة الدينى إلى الشأن العمومى كشريك فاعل ومحورى.

ففى حين تُظهر مسوح القيم العالمية السبعة تراجعًا حادًا فى القيم الدينية فى المجتمعات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ما يعنى أن إجماعًا علمانيًا ليبراليًا قد ترسخ فى الديمقراطيات الغربية، قد يزعم كثيرون أن مثل هذه القيم تتراجع– أيضًا– فى العالم النامى، إلا أنه منذ سبعينيات القرن العشرين، برزت الأحزاب الدينية فى تركيا والهند والعديد من الدول العربية، فى حين تم إنشاء أنظمة ثيوقراطية فى إيران وأفغانستان. وقد أدخلت العديد من البلدان أحكاماً دينية فى دساتيرها، مثل باكستان وبنجلادش ومصر، تلك التى جعلت الإسلام دين الدولة أو مصدرًا للتشريع، كما يُمكن رؤية الشابات فى الجامعات والمقاهى العربية يتزايد استخدامهن للحجاب والرموز الدينية[٣].

فى هذا السياق، تأتى براديجما ما بعد العلمانية، فى توصيفها للمشهد السياسى العالمى، لتُناقض الطرح العلمانى بشقيه الجزئى (فصل الدين عن الدولة) والكلى (فصل الدين والأخلاق عن

المجتمع، بحيث يتحول الجميع لمادة استعماليه)- بحسب المسيرى، وفى ذات الوقت، أصبحت تقبل بالدين فى الشأن العام كفاعل سياسى واجتماعى كامل العضوية فى المجتمعات الحديثة. وبحسب ذلك، أمسى اللاعبين الدينى والعلمانى، فى مجتمع ما بعد العلمانية، عضوين متماثلين ومتساويين على الطاولة السياسية لهذا المجتمع.

وفى سياق متصل، تكمن نقطة البداية فى الاعتراف، من موقع مجتمع ما بعد العلمانية، بثلاث خصائص مميزة ، **الأولى:** هو أن السياق متعلمن على نحو متزايد، بينما فى الوقت ذاته هناك حضور مستمر للمجتمعات الدينية، و**الثانية:** هو أن المجتمعات الدينية تسهم وظيفيًا فى المجتمع بقدر ما تعمل على إعادة إنتاج الدوافع والمواقف المرغوبة، و**الثالثة:** هو أن شعور التعلم المتبادل قد برز بالتزامن بين العقليات الدينية والعلمانية، وخلّق مساحة لتحديث الضمير العمومي. وبناء على ذلك، أصبح من الضرورى أن تُأخذ على محمل الجد مساهمات كلا الجانبين- الدينى والعلمانى- فى النقاشات العامة[٤].

وهنا قدم **تشارلز تايلور Charles Taylor**، فى كتابه عصر علمانى، مقاربات جديدة وجريئة تحاول تبرير جدل العلاقة بين الدين والعلمانية فى عصر الحداثة الغربية، متجاوزًا السرد التاريخى للعلمانية، باحثًا عن إمكانية عودة الدينى ورد الاعتبار للمقدس بعدما تم إقصاؤه من الفضاء العام الحديث، وضرورة إقحام جميع الذوات المؤمنة وغير المؤمنة فى البحث عن مصير النحن المشترك، فيراهن من خلال النقد والتجاوز على إعادة إحياء التجربة الإيمانية فى الحياة الاجتماعية، وذلك سعيًا نحو التأسيس لمجتمع ما بعد علمانى، يتساوى فيه المتدين مع الملحد تحت وصاية أخلاق التعدد والاعتراف بالآخر[٥].

وتأسيسًا على ذلك، فأيًا كان شكل الوضعية النظرية المأزومة، المتصلة بالحيز الذى يجب أن يشغله الدين فى المجتمع الحديث، فإن الدين لا يجب أن يُختزل فى تجربية المقدس، بالرغم من أنه من غير الممكن الحديث عن التجربة الدينية دون المرور بتجربة المقدس، وذلك لأن الدين ظاهرة اجتماعية تقوم على الإيمان المشترك بعقيدة وطقوس وممارسات دنيوية تصل بين المقدس المتعالى والمدنس الدنيوى العادى[٦]. وباعتبار الدين كذلك، فإنه يتفاعل مع كل الظواهر الاجتماعية الأخرى، يتأثر بها ويؤثر فيها.

وبالتحول إلى الحالة الدينية العربية عمومًا، والمصرية خصوصًا، فإن معظم المفكرين ينظرون إلى الإسلام كدين باعتباره لا ينتظم فقط مجال العبادات، بل يتجاوزه ليكون برنامجًا لنظام

اجتماعى يشمل كل ميادين الحياة، بما فيها القانون والدولة، وهو الأمر الذى يجعل من المجتمعات الإسلامية كيانات تختلف عن نظيراتها الغربية التى تتميز بفصل الدين عن الدولة، ووجود مجال مستقل لثقافة علمانية ومجتمع مدنى يشكلان ركيزتين أساسيتين للحداثة الغربية. إن غياب هذه الحداثة السياسية فى المجتمعات الإسلامية وعدم الفصل بين العلمانى والدينى منع ظهور مجال مستقل للفضاء السياسى[٧]، وهو ما فتح المجال لاستخدامات كثيفة للدين فى الشأن السياسى، خصوصًا فى عمليات التعبئة والتجييش السياسيين من قبل كل الفاعلين السياسيين، سواء كانوا منضوين تحت لواء جماعات دينية أو لا.

شكل هذا الاستخدام الكثيف للدين، منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، عقبة كأداء فى مواجهة العديد من التحديثات السياسية العاجلة التى تطلبها الواقع المعاش فى مصر، حتى أن الدين أصبح فى كثير من الفترات التاريخية بمثابة المتغير المستقل فى بعض العمليات السياسية والاستحقاقات الانتخابية خلال العقد المنصرم على الأقل، حيث قامت الجماعات الإسلامية باستقطاب وتعبئة المصريين، عشية ثورة يناير ٢٠١١، من أجل خوض المعارك الانتخابية مع رموز المؤسسة العسكرية أو حتى مع القوى العلمانية، بل مع نظرائهم من الجماعات الإسلامية الأخرى.

لم يأت هذا الاستخدام الكثيف للدين فى العمليات السياسية من فراغ، ولكنه جاء نتاجًا لوعى النخب السياسية والدينية المصرية بأهمية الدين فى حياة المصريين، فبحسب العديد من مسوح القيم (المؤشر العربى ومسح القيم العالمى، على سبيل المثال) كان المجتمع المصرى من أكثر مجتمعات الأرض تدينًا. ونتيجة لوشائج الصلة بين التدين وبين العديد من البنى الاجتماعية الأخرى، خصوصًا البنى السياسية، فإنه من المتوقع أن يؤثر التدين على كل هذه البنى سلبًا أو إيجابًا.

فقد بات يؤدى الدين دورًا حيويًا فى تحديد الهوية العامة فى مصر، حيث ظل الدين على الدوام جزءًا أساسيًا من هوية الفرد ومحددًا رئيسًا لمواقفه وتقييماته الأخلاقية[٨]. وفى هذا السياق، تأتى الدراسة الراهنة فى محاولة لرصد كل من مستوى التدين والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى، وكذلك الكشف عن العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية بالنظر إلى ثلاثة مستويات: الاهتمام السياسي، المشاركة التنظيمية، والمشاركة السياسية المباشرة، وذلك بالاستناد إلى بيانات مسح القيم العالمى (الموجة السابعة) عام ٢٠٢٢.

أولًا: إشكالية الدراسة

قام نوريس وإنجلهارت (٢٠٠٤/٢٠١١) بتحليل التغير الدينى فى ٤٩ دولة توفرت لها سلسلة زمنية كبيرة من مسح القيم العالمى من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٧ (تشمل هذه الدول ٦٠٪ من سكان العالم)، فوجدوا أن الناس فى ٣٣ دولة من أصل ٤٩ دولة صاروا أكثر تدينًا خلال هذه الفترة. وعندما تمت إعادة النظر إلى هذه الدول الـ ٤٩ ذاتها فى عام ٢٠٢٠، كان الاتجاه على نحو عكسى، حيث أظهرت شعوب ستة بلدان فقط مكاسب صافية فى التدين منذ عام ٢٠٠٧، وأصبح الناس فى ٤٢ دولة أقل تدينًا[٩].

وبحسب ذلك، إذا كانت مسوح القيم العالمية –منذ ثمانينيات القرن الماضى حتى الآن– قد أكدت تحول مجتمعات العالم– إجمالًا– من القيم التقليدية، تلك التى يقبع الدين فى القلب منها، إلى القيم العقلانية والعلمانية[١٠]، إلا أن الواقع المصرى، فضلًا عن مسوح القيم العالمية الأربعة التى شاركت فيها مصر، يؤكد استمرار القيم الدينية فى المجتمع المصرى كقيم محورية، وهو الأمر الذى جعل البعض يحاول تفسير هذه الاستمرارية بالرغم من العديد من التطورات والتغيرات التى شهدها المجتمع المصرى.

وفى هذا السياق، يطرح **رونالد إنجلهارت Inglehart**، نظرية لتغير القيم عبر الأجيال تستند إلى فرضيتين رئيستين[١١]:

الأولى: فرضية الندرة، حيث يطمح الجميع تقريبًا إلى الحرية والاستقلال، لكن أولويات الناس تعكس ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛ فهم يميلون إلى إعطاء أعلى قيمة للاحتياجات الأكثر إلحاحًا، تلك التى ترتبط بالقوت المادى والأمن الجسدى ارتباطًا مباشرًا، ومن ثم بالبقاء على قيد الحياة، وعندما يتسم القوت والأمن الجسدى بالندرة، فإن الناس يعطون الأولوية لهذه الأهداف "المادية"؛ ولكن فى ظل ظروف الرخاء والأمن، يصبح الناس أكثر ميلاً إلى التأكيد على أهداف "ما بعد المادية" مثل الانتماء والاحترام والرضا الجمالى والفكري، وكذلك الديمقراطية والمشاركة السياسية.

الثانية: فرضية التنشئة الاجتماعية، فالعلاقة بين ندرة الموارد وأولويات القيم ليست علاقة تعديل فوري، حيث تعكس القيم الأساسية للفرد الظروف التى كانت سائدة خلال سنوات ما قبل البلوغ، وتتغير هذه القيم بشكل رئيس من خلال استبدال الأجيال. فعلى الرغم من أن الأجيال

الأكبر سنًا تميل إلى نقل قيمها إلى أطفالها، إلا أنه إذا كانت تجربة المرء المباشرة غير متسقة مع تراثه الثقافى، فإن هذا الأخير يميل إلى أن يتآكل تدريجيًا.

ولكن على الرغم من أن هاتين الفرضيتين قد تصدقان بشكل كبير على كثير من المجتمعات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها غير كافية لتفسير الحالة الدينية فى العديد من المناطق الأخرى حول العالم، كما هى الحال فى إفريقيا وبعض مجتمعات أمريكا الجنوبية، وأيضًا بعض المجتمعات الآسيوية، فعلى الرغم من الطفرات المادية التى شهدتها كثير من هذه المجتمعات، استمر الدين فى ممارسة دور محورى فى بنى هذه المجتمعات، كما كان الوضع فى المجتمعات التقليدية وما قبل الصناعية، وهو ما قد يُفسر فى ضوء عدم بلوغ هذه المجتمعات النقطة الحرجة بعد، تلك التى تبدأ معها منظومة القيم فى التغيير، أو لأنها لم تبلغ بعد الحد الزمنى المطلوب لاستبدال الأجيال.

على كل حال، لقد ظل الدين حاضرًا كقيمة رئيسة لدى للمصريين فى كل المسوح العالمية للقيم التى شاركت فيها مصر، حيث يُعد الدين جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية لهم، ومن ثم يُمسى مؤثرًا رئيسًا ليس فقط على كامل المنظومة القيمية، ولكن أيضًا على الأفكار والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع أن العلاقة بين التدين والعديد من جوانب الحياة الاجتماعية قد أثبتتها العديد من الدراسة الإمبيريقية، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لفهم العلاقة المعقدة بين التدين والعملية السياسية عمومًا، والمشاركة السياسية خصوصًا، فى المجتمع المصرى.

فعلى الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة اعتبرت التدين عاملاً مهمًا يؤثر على الاهتمامات السياسية والمشاركة العامة للمواطنين، ومن ثم يُصبح الأفراد الأكثر تدينًا بمزيد من الالتزام بالمشاركة السياسية، تلك التى تشمل التصويت فى الانتخابات والانخراط فى الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والمشاركة فى النشاطات السياسية العامة، مما قد يؤشر إلى تأثير العامل الدينى على الوعى السياسى وتوجهات الناخبين ومشاركتهم فى العملية الديمقراطية عمومًا، فإن هناك دراسات أخرى تؤكد حيادية العامل الدينى أو حتى تأثيره تأثيرًا سلبيًا على العملية السياسية برمتها.

وعلى هدى ذلك، سنجد أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة تخص العلاقة بين التدين والديمقراطية عمومًا، والمشاركة السياسية كجزء منها خصوصًا، يدعم كل منها العديد من الشواهد والدراسات الإمبيريقية؛ يرى **الاتجاه الأول** أن التدين يدفع باتجاه الممارسة الديمقراطية والمشاركة

السياسية ويدعمهما، فى حين ينظر **الاتجاه الثانى** إلى التدين كونه معوقًا للعملية الديمقراطية برمتها، انطلاقًا من مفاهيم مُغايرة يفرضها هذا التدين، بينما **الاتجاه الثالث** لا يرى فى الدين أى مؤثر على العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية.

انطلاقًا من هذا التحديد، واعتمادًا على البيانات الأولية للمسح العالمى للقيم (٢٠٢٢) يمكن صياغة إشكالية الدراسة فى صورة عدد من التساؤلات البحثية على النحو التالى:

١- ما مستوى التدين فى المجتمع المصرى فى مسح القيم العالمى؟

٢- ما مستوى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى؟

٣- ما تأثير التدين على المشاركة السياسية فى مصر؟

٤- إلى أى مدى يؤثر التدين على الاهتمام السياسى فى مصر؟

٥- إلى أى مدى يؤثر التدين على المشاركة السياسية التنظيمية؟

٦- إلى أى مدى يؤثر التدين على المشاركة السياسية المباشرة؟

ثانيًا: أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده: **الكشف عن تأثير التدين على المشاركة السياسية فى مصر**، ويتفرع منه عدد من الأهداف على النحو التالى:

١- تبيان مستوى التدين فى المجتمع المصرى بحسب مسح القيم العالمى.

٢- تبيان مستوى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى بحسب مسح القيم العالمى.

٣- الكشف عن تأثير التدين على الاهتمام السياسى فى مصر.

٤- الكشف عن تأثير التدين على المشاركة السياسية التنظيمية.

٥- الكشف عن تأثير التدين على المشاركة السياسية المباشرة.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فى بعدين رئيسين، هما: الأهمية العلمية والأهمية التطبيقية، حيث يمكن بيانها على النحو التالى:

١- الأهمية العلمية للدراسة

وتتمثل فيما يمكن أن تقدمه الدراسة للعلم فيما يتصل بدراسة العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية، وتكمن فيما يلى:

- فهم الدين كعامل سوسيولوجى، حيث إن تحليله يمكن أن يسهم فى فهم تأثيراته ليس فقط على السلوك السياسى للأفراد، ولكن أيضًا على مختلف السلوكيات الاجتماعية الأخرى.
- كما يمكن لدراسة التدين أن تساعد فى توضيح كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والسياسية على القيم والمعتقدات الدينية والممارسات السياسية للأفراد والمجتمعات.
- كذلك يمكن للدراسة الراهنة أن تساعد الباحثين فى تفسير السلوك السياسى للأفراد والمجتمعات، ومعرفة كيف يمكن للقيم الدينية أن تُشكل الممارسات الديمقراطية.

٢- الأهمية التطبيقية للدراسة

وتتمثل فيما يمكن أن تقدمه الدراسة على المستوى العملى فى إفادة المجتمع، حيث يمكن للدراسة الراهنة أن تسهم فى:

أ- تعزيز المشاركة السياسية

حيث إن فهم العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية يمكن أن يساعد فى تطوير استراتيجيات لتعزيز المشاركة السياسية للأفراد والمجتمعات، وتعزيز التفاعل الإيجابى بين القيم الدينية والممارسات الديمقراطية.

ب- تعزيز الحوار والتفاهم الاجتماعى

حيث يمكن أن يقود فهم العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية فى مصر إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الفئات الدينية المختلفة والقوى السياسية، وبالتالى تعزيز التعايش السلمى والاستقرار الاجتماعى.

جـ- صياغة السياسات العامة

حيث يمكن أن تمد نتائج هذه الدراسة صانع القرار ببعض الموارد المعرفية اللازمة لصياغة سياسات عامة تهدف إلى تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية فى المجتمع.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

تنطلق الدراسة من اثنين من المفهومات الرئيسة، هي: مفهوم التدين، مفهوم المشاركة السياسية، ويمكن بيانها على النحو التالى:

١- مفهوم التدين

التدين مفهوم معقد ويصعب تعريفه، حيث تختلف استخداماته بحسب التخصص والغرض، فعلى سبيل المثال، يمكن لعالم اللاهوت أن يتناول التدين من وجهة نظر الإيمان، فى حين يمكن للمعلمين الدينيين التركيز على العقيدة والمعتقد، وقد يختار علماء النفس معالجة أبعاد الإخلاص والقداسة والتقوى، فى حين قد ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم التدين ليشمل العضوية الدينية والذهاب لدور العبادة وأداء الصلوات، وقبول المعتقد، والمعرفة العقائدية(١٢).

يُقدم **جيرهارد لينسكى Gerhard Linski**، فى كتابه الموسوم بالعامل الدينى ١٩٦١، أربعة أبعاد للتدين، هى: الأصولية أو الإيمان، الارتباط بالمؤسسات الدينية (أو حضور المناسبات الدينية)، الالتزام بالعبادات التى يفرضها الدين (كالصلاة والصيام) والجماعية أو الطائفية التى تعبر عن درجة انعزال الجماعة الدينية(١٣).

ويحدد **غلوك وستارك Glock and Stark** خمسة أبعاد للتدين: التجريبية، والطقوسية، والإيديولوجية، والفكرية، والإيمانية. يركز البعد **التجريبى** على تجربة الإيمان الشخصية، فى حين يتضمن المجال **الطقوسى** تجربة العبادة التى يُشارك فيها الفرد المجتمع. البعد **الإيديولوجى** يتكون من توقعات بأن المتدين سوف يتمسك بمعتقدات معينة (أى المذاهب المعلنة)، والبعد **الفكرى** "يتعلق بالتوقع بأن الشخص المتدين سيكون على علم ومعرفة بالمبادئ الأساسية لدينه، وكذلك البعد **الإيمانى** المتصل بالإيمان بالكتب المقدسة (أى التاريخ والأسرار والأخلاق)(١٤).

فى هذا السياق، يُعرف **عبد الخالق وليستر Abdel-Khalek and Lester** (٢٠١٧) التدين بأنه نظام مؤسسى أو شخصى من المعتقدات والقيم والممارسات المتعلقة بالمقدس، وهو مستوى من الواقع أو القوة المتعالية، لكنها جوهرية فى العالم الإنسانى المعيش، ومن ثم يُشير التدين لديهما إلى نظام من المعتقدات والقيم الشخصية والممارسات الدينية المختلفة، حيث يحتاج الناس إلى نظام معتقد كمرجع لحياة أفضل، وهو ناتج عن عملية التعالى أو إضفاء الطابع المؤسسى الرسمى وغير الرسمى على العقيدة الدينية. قام **جوشانلو Joshanloo** (٢٠٢١) بتقييم التدين بالنظر إلى ثلاثة معايير، هى: إلى أى مدى يرى الفرد نفسه كمتدين، وعدد المرات التى يحضر فيها الخدمات الدينية، وعدد المرات التى يصلى فيها(١٥).

وعلى ذلك، يقدم الباحث مفهوم التدين فى الدراسة الراهنة باعتباره: تلك الأبعاد الذاتية والموضوعية التى تضمن الذهاب لدور العبادة وأداء الصلوات والشعور بالتدين والشعور بأهمية الله فى الحياة والإيمان بالجنة والنار، ويتضمن التدين بهذا المعنى ثلاثة مكونات رئيسة:

- **المكون الأول:** ما يُدعى التدين النظرى، ويقصد به العقيدة التى انعقد عليها قلب المؤمن وصدقها سواء تبعها قول وعمل موافق لها أو لا، وتشمل: أهمية الله فى الحياة، الإيمان بالحياة بعد الموت، الإيمان بالجنة والنار.
- **المكون الثانى:** ما يُدعى بالتدين العملى، ويقصد به الممارسة الواقعية للإيمان أو للاعتقاد الدينى، وتشمل الذهاب لدور العبادة فى غير المناسبات والاحتفالات، أداء الصلوات، تغليب أداء الطقوس على التعامل مع الآخرين، إعطاء الأولوية لفهم الحياة الآخرة على فهم الحياة الدنيوية وأسبقية الدين على العلم.
- **المكون الثالث:** المكون الذاتى، ويقصد به شعور الفرد بمدى تدينه.

٢- المشاركة السياسية

تُعرف المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة التى يمارسها المواطنون من أجل التأثير على اختيار كبار موظفى الدولة وعلى القرارات التى تتخذها الحكومة، وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات. وأيضًا تُعرف المشاركة السياسية باعتبارها الأنشطة التى يقوم بها أفراد المجتمع، دون تحديد للشروط التى يجب أن تتوافر فيهم، حيث يقومون بترجمة تفضيلاتهم وأهدافهم واتجاهاتهم إلى جملة من الأنشطة، توحى بتأييد أو رفض للقرارات الحكومية، أو تسهم فى اختيار كبار موظفى الدولة. ويُعرف **صمويل هنتيجتون** المشاركة السياسية بأنها: "النشاط الذى يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير فى عملية صنع القرار الحكومى، سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، شرعيًا أم غير شرعى، فعالًا أم غير فعال"(١٦).

كما يُشير مفهوم المشاركة إلى تلك الأنشطة الطوعية التى يُشارك فيها أفراد المجتمع- بصورة مباشرة أو غير مباشرة- فى تشكيل السياسة العامة للمجتمع. تشمل تلك الأنشطة التصويت، البحث عن المعلومات، الكتابة، المناقشة، المساهمة المادية، حضور الاجتماعات، الاتصال

بالنواب والموظفين العموميين، فضلًا عن الانضمام لمنظمات سياسية وحزبية والمنافسة على وظيفة حزبية أو منصب عام[١٧].

ويطرح البعض أربعة مستويات للمشاركة السياسية، أولها: **الاهتمام السياسى**، ويتمثل فى الاهتمام بالقضايا العامة والأحداث السياسية، ثانيها: **المعرفة السياسية**، ويُقصد بها معرفة النظام السياسى فى المجتمع وكيفية إدارة الدولة وتشكيل الحكومة، فضلًا عن معرفة القيادات السياسية فى مختلف المناصب وفى مختلف المستويات، سواء المستوى المحلى أو القومى، مثل أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب والشورى والشخصيات القومية كالوزراء، وثالثها: **التصويت السياسى**، ويتمثل فى المشاركة فى الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية، عن طريق تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت. ورابعها: **المطالب السياسية**، وتتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والاشتراك فى الأحزاب والجمعيات التطوعية[١٨].

ويحدد بعض علماء الاجتماع السياسى درجات المشاركة السياسية على النحو التالى: تقلد منصب سياسى أو إدارى أو السعى لتقلده، العضوية النشطة فى تنظيم سياسى، العضوية غير النشطة فى التنظيم السياسى، العضوية النشطة فى تنظيم شبه سياسى (كمنظمات المجتمع المدنى)، العضوية غير النشطة فى تنظيم شبه سياسي، المشاركة فى اجتماعات سياسية عامة، المشاركة فى مناقشات سياسية غير رسمية، التصويت فى الانتخابات والاهتمام العام بالسياسة.

وعلى هدى ذلك، تُعرف المشاركة السياسية إجرائيًا باعتبارها "جملة النشاطات والممارسات السياسية– بما فى ذلك الاهتمام بالشأن العام والمشاركة فى المناقشات السياسية والتصويت فى الانتخابات وتأسيس المنظمات والعضوية فيها والاتصال بالمسئولين الحكوميين، فضلًا عن الترشح إلى المناصب والوظائف العامة– التى يمارسها المواطنون طوعًا بغية التأثير على الرأى العام أو المساهمة فى اختيار المرشحين للمناصب العامة.

وبحسب ذلك، يمكننا تقديم المشاركة السياسية فى دراستنا الراهنة– إجرائيًا– باعتبارها تشمل ثلاثة مستويات:

الأول: الاهتمام السياسى، ويشمل الاهتمام بمتابعة النشاطات والأمور السياسية، فضلًا عن مناقشتها مع الأصدقاء.

الثانى: المشاركة التنظيمية، وتضمن العضوية– والعضوية النشطة، فى المنظمات والمؤسسات السياسية والمدنية.

الثالث: المشاركة السياسية المباشرة، وتتضمن المشاركة فى التصويت وحملات المقاطعة والإضرابات والمظاهرات السلمية والتبرع والاتصال بالمسئولين الحكوميين، وكذلك تشجيع الآخرين على المشاركة.

خامساً: الإطار المنهجى للدراسة:

- **نوع الدراسة:** تُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعمد إلى وصف حالة التدين لدى الجماهير المصرية بالاعتماد على بيانات مسح القيم العالمى (٢٠٢٢)، وكذلك تحليل تأثيرات هذه الحالة على المشاركة السياسية لهذه الجماهير.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسى على بيانات مسح القيم العالمى، وذلك لعمل تحليل تلوى (بعدى) Meta-analysis لهذه البيانات من أجل الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة.
- **مجتمع الدراسة:** أفراد المجتمع المصرى فى الفئة العمرية من ١٨ عامًا فأكثر، من المقيمين فى مصر.
- **عينة الدراسة:** اعتمد مسح القيم العالمى، فى موجته السابعة ٢٠٢٢، على عينة عشوائية طبقية من ٦٤ دولة، قوامها ٩٤٢٧٨مفردة، ونصيب مصر منها ١٢٠٠ مفردة.
- **فى منهجية مسح القيم العالمى- مصر**

مسح القيم العالمى هو مشروع بحثى عالمى ضخم يستكشف المنظومة القيمية العالمية، بما فى ذلك القيم المتصلة بالمشاركة السياسية والثقافة السياسية، القيم الدينية، القيم الاجتماعية والأعراف والصور النمطية، السعادة، رأس المال الاجتماعى والثقة والعضوية التنظيمية، القيم الاقتصادية، التصورات حول الفساد، التصورات حول الهجرة، التصورات الأمنية، والتصورات حول العلوم والتكنولوجيا، للسكان حول العالم، وذلك بغية تبيان التغيرات الحادثة فى هذه المنظومة القيمية عبر الزمن، ومدى تأثير هذه التغيرات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات المختلفة.

بدأ مسح القيم العالمى فى عام ١٩٨١، تحت قيادة العالم الأمريكى "**رونالد انجلهارت**". يُغطى المسح- حتى الآن- السكان فى ١٢٠ دولة عبر عينات ممثلة لـ ٩٤.٥٪ من السكان حول العالم، وذلك عبر موجات متتالية من المسوح كان أولها خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٨٤)، ثم الموجة

الثانية (١٩٩٠-١٩٩٤)، ثم الثالثة (١٩٩٥-١٩٩٨)، ثم الرابعة (١٩٩٩- ٢٠٠٤)، ثم الخامسة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، ثم السادسة (٢٠١٠- ٢٠١٤)، وتأتى الموجة السابعة فى الأخير خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢). وقد شاركت مصر فى الموجات الأربع الأخيرة؛ الرابعة، الخامسة، السادسة، والسابعة، وتم جمع البيانات من السكان فى أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٨ على عينات بلغ قوامها (٣٠٠٠)، (٣٠٥١)، (١٥٣٢)، (١٢٠٠) على التوالى[١٩].

تم تنفيذ العمل الميدانى (للموجة السابعة) فى مصر فى الفترة من مايو إلى يوليو ٢٠١٨. وكان السكان المستهدفون هم السكان المدنيين البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عامًا فما فوق والذين يعيشون فى مصر. وكان حجم العينة المستهدفة ١٢٠٠ شخص بالغ. تم تقسيم مصر إلى أربع مجموعات واسعة على أساس الجغرافيا والحالة الحضرية أو الريفية. تم الحصول على بيانات العينة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، وتم استخدام تقديرات عدد الأسر لعام ٢٠٠٦ كمقياس تقريبى للحجم لكل محافظة، كما استندت بيانات التقسيم الطبقى الواردة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) إلى نتائج تعداد عام ٢٠١٧، وتم تخصيص العينة بحسب حصة السكان لكل طبقة ضمن إجمالى سكان مصر.

جُمعت البيانات من ٢١ محافظة، ٤٤,٧٪ منهم يقطنون مناطق حضرية، و٥٥,٣٪ يقطنون مناطق ريفية (فيما تُشير بيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى أن هناك ٤٢,٤٪ من سكان مصر حضريون، و ٥٧,٦٪ منهم ريفيون)[٢٠]، وكذلك منهم ٥١,٧٪ ذكور مقابل ٤٨,٢٪ إناث (فيما تُشير بيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى أن نسبة الإناث فى مصر ٤٨,٥٪ مقابل ٥١,٥٪ ذكور). وفيما يتصل بالعمر، فقد بلغت نسبة من هم فى الشريحة العمرية (١٨- ٢٩) نحو ٢٥,٨٪ من عينة المسح، و ٤٦,٨٪ لمن هم فى الشريح العمرية (٣٠- ٤٩)، و٢٧,٣٪ لمن لديهم ٥٠ عامًا فأكثر.

أما بالنسبة للتعليم، فمنهم نحو ٥١,٩٪ أميون أو تلقوا تعليمًا بسيطًا فى طفولتهم المبكرة، و٥,٤٪ منهم حصلوا على تعليم ابتدائى، و٣,٣٪ حصلوا على الإعدادية، و١٠,٨٪ حصلوا على التعليم الثانوى، و٠,٥٪ منهم حصلوا على تعليم ما بعد ثانوى (غير جامعى)، و ١,٣٪ حصلوا على تعليم عالى (مدة قصيرة)، و٤٪ حاصلين على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، و ٠,١٪ منهم حاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، فى حين أن نحو ٢٢,٧٪ لم يجيبوا على سؤال التعليم.

من الملاحظ على عينة الدراسة، أنه على الرغم من ادعاء القائمين عليها بأنها ممثلة للمجتمعات بنحو ٩٥٪، إلا أنه بالنظر إلى عينة مصر سنجد أن هناك بعض الاختلافات بين العينة وواقع البيانات الرسمية المصرية، سواء فيما يتصل بنسبة الذكور والإناث فى المجتمع، أو شرائح المتعلمين والأميين، أو الفئات العمرية المختلفة أو حتى نسبة السكان الحضريين والريفيين، وذلك بالنظر إلى التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومن ثم لا بد من الحذر عند استخدام بعض البيانات الواردة فى المسح عمومًا، نظرًا لأن الهدف منها هو رصد التغيرات القيمية على مستوى العالم بشكل مقارن بين الدول، وهو ما يفرض العديد من التحديات المتصلة بالخصوصيات الثقافية فى جمع وتحليل هذه البيانات، بغض النظر حتى عن تحديات التمثيل الدقيق للمجتمعات التى يشملها المسح.

سادساً: مناقشة نتائج الدراسة

جرت معالجة بيانات الدراسة إحصائيًا ونظريًا فى محورين رئيسين؛ الهدف من الأول هو تقديم توصيف لكيفية بناء مؤشرى الدراسة (التدين، المشاركة السياسية) والأبعاد الفرعية، مع الكشف عن ثبات هذه المؤشرات وتلك الأبعاد ومدى كفايتها وملاءمتها لقياس ما أُعدت لقياسه؛ أما المحور الثانى فيتعاطى بشكل تفصيلى مع تساؤلات الدراسة وأهدافها، بغية الوصول إلى الإجابات وتحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة.

١- بناء مؤشرات الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام الوسط الحسابى فى بناء مؤشر التدين بالاستناد إلى عباراته، وبحسب طبيعة البيانات التى يوفرها مسح القيم العالمى، حيث استخدام طريقة معايرة Standardization تُعرف باسم طريقة (Min-Max) وهى تعتمد بالأساس على إيجاد المتوسط الحسابى للعبارات، بحيث يتكون متغير جديد، ثم يتم طرح القيمة الصغرى والقسمة على (القيمة الكبرى– القيمة الصغرى) وضرب إجمالى الناتج فى ١٠٠، بحيث يتراوح المؤشر النهائى بين ٠ و١٠٠. وعلى ذلك، نعتبر قيمة المؤشر منخفضة حال كانت النسبة أقل من ٣٣,٣٪، بينما تُعد متوسطة حال كانت أكبر من ٣٣,٣٪ إلى ٦٦,٦٪، بينما تُعد مرتفعة حال كانت النسبة أكبر من ٦٦,٦٪ وحتى ١٠٠٪.

وفى سياق متصل، اعتمد الباحث على التحليل العاملى الاستكشافى فى بناء مؤشر المشاركة السياسية، ومن ثم استخدم **معامل ألفا كرونباخ** لقياس ثبات عبارات المؤشرات، حيث تُعد قيمة ثبات ألفا كورنباخ مقبولة حال بلغت ٠,٦ فأكثر، كذلك اعتمد الباحث على استخدام معامل KMO لدراسة مدى كفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملى الاستكشافى، حيث تُعد قيمته مقبولة حال كانت ٠,٥ فأكثر، كما اعتمد الباحث على قياس قدرة العبارات على بناء المؤشر باستخدام نسبة التباين المفسر، فإذا بلغ ٢٥٪ فأكثر دل ذلك على قدرة العبارات على بناء مؤشر من خلال هذه العبارات. وأخيرًا عمد الباحث إلى حساب قيم التشبعات (Factor Loadings) بغية تبيان مدى تأثير كل عبارة فى بناء المؤشر، وتعد قيم التشبعات مقبولة حال كانت ٠,٣ فأكثر.

جدول (١)

صلاحية مؤشر المشاركة السياسية

العبارات	قيم التشبعات
المشاركة التنظيمية	659،-0
الاهتمام السياسى	725،0
المشاركة السياسية المباشرة	0,797
قيمة معامل ألفا كرونباخ	0,6
قيمة KMO	0,6
قيمة التباين المفسر	٪53

فمن الجدول السابق يتضح أن هناك كفاية فى حجم العينة لإجراء التحليل العاملى الاستكشافي، حيث كانت قيمة KMO مساوية لـ ٠,٦، وكذلك بالنظر إلى قيمة التباين المفسر نجد أنها ٥٣٪ وهى أعلى من ٢٥٪، وبالنظر إلى قيمة معامل ألفا كرونباخ نجد أنها ٠,٦، مما يعنى وجود ثبات فى عبارات المؤشر. وبالنظر إلى قيم التشبعات نجد أنها أعلى من ٠,٣ مما يعنى صلاحية عبارات المؤشر لبنائه.

٢- الإجابة على تساؤلات الدراسة

أ- التدين فى المجتمع المصرى

يكفل الدستور المصرى حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأتباع الديانات السماوية (أى الديانات الإبراهيمية الثلاث: الإسلام السنى والمسيحية واليهودية). كما يضع الدستور الإسلام كدين للدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع، ومع ذلك، كفل

للمسيحيين واليهود الاحتكام إلى تعاليمهم وشرائعهم الدينية فيما يتصل بقضايا أحوالهم الشخصية، وفى تنظيماتهم الكهنوتية الداخلية.

لم يأت هذا الاهتمام الدستورى والتشريعى بالدين من فراغ، ولكن جاء من كثافة استخدام الدين فى شتى مناحى الحياة اليومية فى المجتمع المصري. وبالنظر إلى نتائج المسح العالمى للقيم (٢٠٢٢)، فإن الشكل التالى (رقم ١)، يكشف بوضوح عن أن غالبية المصريين لديهم مستوى مرتفع من التدين، حيث وقع نحو ٩٥,٩٪ من عينة الدراسة فى المستوى المرتفع من التدين (أى حصلوا على درجة تتراوح بين ٦٦,٧٦٪ و ١٠٠٪ من درجات المؤشر)، بينما كان هناك فقط نحو ٤,١٪ من العينة فى المستوى المتوسط للتدين (أى حصلوا على درجة ما بين ٣٣,٣٪ و ٦٦,٦٪ من درجات المؤشر).

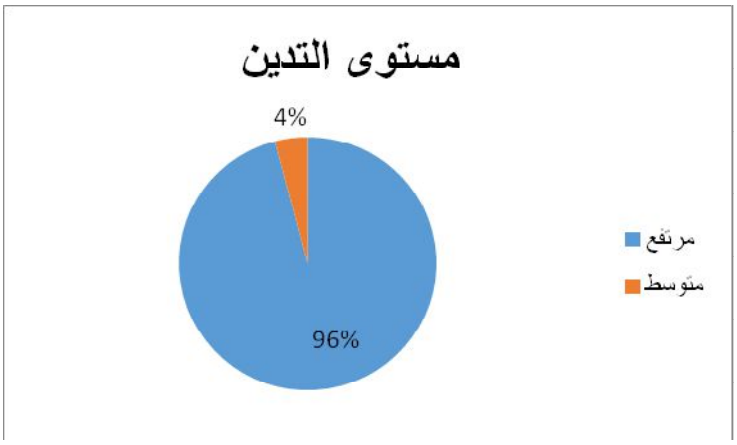

شكل (١)

مستوى التدين فى المجتمع المصرى

وفى هذا السياق تأتى دراسة ماكولى وجياما بوادى McCauley and Gyimah–Boadi(٢١) فى عدد من المجتمعات الإفريقية لتدعم هذه النتيجة، حيث وجدت أن الغالبية العظمى من الأفارقة الذين شملهم الاستطلاع ما زالوا يولون أهمية كبيرة للدين فى حياتهم، ولكن الدراسة أشارت–كذلك– إلى أن البيانات الأولية العابرة للحدود الوطنية والطولية تشير إلى أن هذه الأهمية ربما بدأت تتضاءل فى الآونة الأخيرة.

وفى سياق متصل، تأتى دراسة قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول الشباب المصرى ومهددات الأمن الإنسانى، تم تطبيقها على عينة ممثلة للشباب الجامعى من سن ٢١ إلى ٣٥، لتناقض هذه النتيجة، حيث يرى نحو ٢٢,٤٪ من الشباب المصرى، ممن هم فى

التعليم الجامعى أو تجاوزوه، أن ظاهرة الإلحاد منتشرة بدرجة كبيرة فى المجتمع المصرى، مقابل ٧٧,٦٪ منهم يرون أنها غير منتشرة أو منتشرة بدرجة محدودة(٢٢)، وهو ما يمكن تفسيره بتراجع القيم الدينية فى المجتمع المصري، ولكن ربما يعود هذا الاختلاف بين نتائج الدراستين إلى اختلاف العينة وطريقة سحبها، حيث إن المسح العالمى للقيم يُفترض أنه ممثل لكل المجتمع المصرى، أما دراسة المركز فهى ممثلة لفئة الشباب الجامعى فى المرحلة العمرية (٢١- ٣٥ عامًا).

وبتأمل المتغيرات المفردة التى تم على أساسها حساب مستوى التدين فى المجتمع المصري، فإن الجدول التالى (رقم ٢)، يكشف عددًا من القيم الدينية التى تُعبر عن الاعتقاد بمفهومه الدينى (بمعنى التدين النظرى ونقصد به العقيدة التى انعقد عليها قلب المؤمن وصدقها سواء تبعها قول وعمل موافق لها أو لا)، فبالنظر إلى سؤال "ما أهمية الله فى حياتك" يتضح أن هناك نحو ٩٧,١٪ من المستجيبين يرون أن الله مهم جدًا فى حياتهم، بينما يرى نحو ٢,٩٪ منهم أن الله مهم إلى حدٍ ما فى حياتهم. وعلى الرغم من العديد من المحاذير الدينية والثقافية التى تجعل من سؤال بهذه الكيفية سؤالًا متحيزًا يمكن إلقائه فقط على بعض المجتمعات الغربية والأمريكية، إلا أنه يُشير إلى أن المصريين يضعون الله، والمقدس عمومًا، فى مكانة محورية فى سلم اهتماماتهم.

جدول (٢)
الاعتقاد والتدين النظرى

التدين	الاستجابات	ك	٪
أهمية الله فى حياتك	مهم إلى حد ما	35	2.9
	مهم جداً	1161	97.1
	الإجمالى	1196	100.0
هل تؤمن بالحياة بعد الموت	نعم	1057	92.5
	لا	86	7.5
	الإجمالى	1143	100.0
هل تؤمن بالنار	نعم	1197	99.8
	لا	2	0.2
	الإجمالى	1199	100.0
هل تؤمن بالجنة	نعم	1196	99.7
	لا	3	0.3
	الإجمالى	1199(*)	100.0

وبالانتقال إلى القيم الدينية الأخرى التى ترتبط بالتدين النظري، فإن الجدول السابق يكشف عن أن هناك نحو ٩٢,٥٪ من المستجيبين يؤمنون بأن هناك حياة بعد الموت، مقابل ٧,٥٪ منهم

لا يؤمنون بذلك. كما أن كل المستجيبين تقريبًا يؤمنون بالجنة والنار بنسبة ٩٩,٧٪ و ٩٩,٨٪ منهم على التوالى.

أما بالتحول إلى قيم التدين العملى (ويقصد به الممارسة الواقعية للإيمان أو للاعتقاد الدينى)، فإن الجدول التالى (رقم ٣) يوضح أنه على الرغم من نسبة التدين النظرى العالية (التى كشف عنها الجدول السابق (رقم ٢)، إلا أن نسبة التطبيق العملى لهذا التدين تنحسر بشكل كبير، ففيما يتصل بالذهاب لدور العبادة، فإنه لا يذهب لها –أكثر من مرة أسبوعيًا– سوى ٣٤,٧٪ من عينة الدراسة، وقرابة ربع العينة لا يذهبون إليها إلا فى الأعياد والمناسبات، وأكثر من خمس العينة يذهبون لدور العبادة فقط مرة كل أسبوع، فى حين لا يذهب إليها إطلاقًا نحو ١٣٪ من العينة، وهو ما قد يُشير إلى طرحين؛ **الأول** يرى أن هناك تراجعًا فى نسب الالتزام الدينى بالصلوات والعبادات على الرغم من الاستمرار فى الاعتقاد، و**الثانى** ينظر إلى الابتعاد عن دور العبادة فى ضوء بعض الخطابات الدينية التى ترى جواز أداء الصلوات والعبادات خارج مؤسسة المسجد/ الكنيسة.

جدول (٣)

التدين العملى التطبيقى

التدين	الاستجابات	ك	٪
باستثناء مراسم الأعياد والجنازات كم مرة تذهب للمسجد / الكنيسة	أكثر من مرة أسبوعيًا	415	34.7
	مرة فى الأسبوع	269	22.5
	مرة فى الشهر	21	1.8
	فى المناسبات والأعياد	291	24.3
	مرة فى السنة	19	1.6
	أقل من مرة فى السنة	25	2.1
	ولا مرة	156	13.0
	الإجمالى	1196	100.0
باستثناء مراسم الأعياد والجنازات كم مرة تصلى	عدة مرات فى اليوم	954	80.0
	مرة فى اليوم	62	5.2
	عدة مرات فى الأسبوع	143	12.0
	فقط عند حضور مراسم دينية	13	1.1
	فقط فى الأعياد الدينية	7	0.6
	مرة فى السنة	2	0.2
	أقل من مرة فى السنة	3	0.3
	ولا مرة	9	0.8
	الإجمالى	1193	100.0
تتفق مع أيًا من العبارتين أكثر	الدين هو اتباع القواعد والطقوس الدينية	586	50.6
	الدين هو عمل الخير للآخرين	571	49.4
	الإجمالى	1157	100.0
تتفق مع أيًا من العبارتين أكثر	المعنى الأساسى للدين هو فهم ما بعد الموت	626	56.0
	المعنى الأساسى للدين هو فهم الحياة فى هذا العالم	491	44.0
	الإجمالى	1117	100.0
عندما يتعارض العلم والدين، دائمًا الدين هو الأصح	موافق بشدة	979	82.0
	موافق	206	17.3
	غير موافق	9	0.8
	الإجمالى	1194	100.0

ومما يدعم الطرحين السابقين، ما أتى به الجدول السابق (رقم ٣)، كذلك، حيث إن أربعة أخماس المستجيبين (٨٠٪) يقرون بصلاتهم عدة مرات فى اليوم، ونحو ١٢٪ منهم يصلون عدة مرات فى الأسبوع، وكذلك ٥,٢٪ منهم يصلون مرة واحدة فى اليوم، بينما ١,١٪ منهم يصلون فقط عند حضورهم للمراسم الدينية، و٠,٦٪ لا يصلون فى الأعياد الدينية فقط، و٠,٨٪ منهم فقط لا يصلون مطلقًا.

وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج **مركز بيو للأبحاث**[٢٣]، حيث وجد أن البلدان الواقعة فى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التى يغلب عليها السكان المسيحيون أو المسلمون تميل إلى تحقيق أعلى مستويات للحضور المنتظم للعبادة فى العالم، بينما فى آسيا والمحيط الهادئ، يبلغ الحضور الأسبوعى أعلى مستوياته فى إندونيسيا (٧٢٪) وأدنى مستوياته فى أوزبكستان وأذربيجان والصين. أما فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يحضر معظم الأردنيين (٦٤٪) والمصريين (٦٢٪) الخدمات الدينية أسبوعيًا، كما أن الصلاة اليومية شائعة بشكل خاص فى البلدان ذات الأغلبية المسلمة، باعتبار الصلاة هى أحد أركان الإسلام الخمسة.

ومع ذلك يبقى هناك فاقد كبير بين نسبة التدين النظرى والتدين العملى المرتبط بأداء الطقوس والعبادات، وهو ما يمكن النظر إليه فى ضوء دراسة **كارين فان نيوكيرك Karin van Nieuwkerk (٢٠٢١)** بعنوان: كشف الذات: الشكوك الدينية والروحانية والكشف فى مصر[٢٤]، حيث تُشير إلى أنه منذ ثورة يناير ٢٠١١ وتداعياتها، بدأ العديد من الشباب المصرى فى التشكيك فى السلطات السياسية والدينية والأبوية، الأمر الذى اتخذ أشكالًا علنية أو خفية من عدم الإيمان، بالإضافة إلى البحث عن أشكال جديدة من الروحانية. وبناءً على عملها الميدانى، تبحث كارين فى دوافع وتجارب النساء اللاتى قررن خلع الحجاب، ففى حين أن هذا القرار بالنسبة لبعض النساء هو تعبير عن الشك الدينى أو تحول إلى رؤية عالمية غير دينية، فإنه بالنسبة لأخريات هو وسيلة لمعارضة خطاب التقوى الحالى فى سبيل البحث عن علاقة شخصية وروحية أكثر مع الله، وبالتالى، كان هناك فصل بين التدين النظرى المرتبط بالإيمان والاعتقاد– أو خروجًا عليه– وبين التدين العملى الممارس.

وما يدعم هذا الطرح، أنه عندما تعلق الأمر بمفهوم الدين لدى الشخص، وجدنا أن الدين هو بمثابة إتباع القواعد وتأدية الطقوس الدينية التى يقرها المعتقد الديني، وذلك لدى نصف عينة الدراسة تقريبًا (٥٠,٦٪)، بينما كان الدين هو عمل الخير للآخرين لدى أقل قليلًا من نصف العينة الآخر (٤٩,٤٪)، وهو ما قد يجعل الدين نظريًا وشكلانيًا لدى الفريق الأول كونهم يرون فيه مجرد إتباع للأوامر والنواهى الدينية وأداء الطقوس والصلوات المفروضة، بينما يجعل الدين لدى الآخرين أكثر من كونه معتقد داخلى يتصل بالمجال الشخصى للفرد، ولكن يمتد ليشمل تعاملهم مع الآخرين فى المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج **المؤشر العربى (٢٠٢٢)**[٢٥]، حيث رأى نحو ٥٥٪ من المصريين أن الشرط الأهم لاعتبار الشخص متدينًا هو إقامة الفروض والعبادات، بينما رأى نحو ٤٢٪ منهم أن الشرط الأهم يكمن فى حُسن معاملة الآخرين، الصدق والأمانة، صلة الرحم، مساعدة الفقراء وجميع ما سبق، فى حين كان هناك نحو ٣٪ منهم لا يعرفون الإجابة.

وفى سياق متصل، يطرح الجدول السابق (رقم ٣) بُعدًا آخر للتدين العملى يتصل أيضًا بمفهوم الدين لدى المستجيبين، حيث رأى نحو ٥٦٪ منهم أن معنى الدين لديهم يتصل بشكل أكبر بفهم الحياة بعد الموت، بينما رأى ما نسبته ٤٤٪ منهم بأن الدين لديهم يتعلق أكثر بفهم الحياة فى هذا العالم، يترتب على هذا البعد والبعد السابق له العديد من النتائج على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المجتمع، حيث إن من يرى الدين باعتباره فهمًا لواقعه المعاش وتقديم الخير للآخرين، فمن المتوقع أن يكون الدين لديه دافعًا أو مثبطًا– بحسب ما تفرضه الاشتراطات والظروف المعيشية– لعمليات المشاركة المدنية والسياسية على السواء، بينما من لا يرى فى الدين سوى أداءً للطقوس والعبادات وفهم الحياة الآخرة، فإن الدين فى هذه الحالة ربما يمسى مثبطًا– أو على الأقل عاملًا محايدًا– للمشاركة السياسية والمدنية.

وبالنظر إلى النتيجة الأخيرة التى يطرحها الجدول السابق (رقم ٣)، فإن هناك ما نسبته ٩٩,٢٪ من عينة الدراسة يوافقون– ويوافقون بشدة– على أنه عندما يحدث تعارض بين الدين والعلم (والذى يُعبر بشكل أو بآخر عن اشتراطات ورهانات الواقع المعاش)، يكون للدين الكلمة الفصل لفض هذا الاشتباك، بينما لا يوافق على ذلك نحو ٠,٨٪ منهم فقط.

وإذا كان ما سبق يُمثل البعدين الرئيسين للتدين– التدين النظرى والتدين العملى– باعتبارهما مؤشرين موضوعيين إلى حد كبير لمستوى التدين، إلا أن هناك بُعدًا مهمًا آخر، وهو البعد الشخصى الذاتى للتدين، وهو يتصل برؤية الفرد لذاته باعتباره مُتدينًا أو غير ذلك. فبالنظر إلى بيانات الدراسة، فإن الجدول التالى (رقم ٤)، يكشف عن أن هناك نحو ٧٣,٦٪ من عينة الدراسة يرون أنفسهم كمتدينين، بينما يرى ٢٦.٣٪ منهم أنهم غير متدينين، فى حين يرى شخص واحد فقط (٠,١٪) نفسه غير مؤمن أصلًا.

جدول (٤)

الرؤية الذاتية للتدين

التدين	الاستجابات	ك	٪
هل تعتبر نفسك	متدين	828	73.6
	غير متدين	296	26.3
	غير مؤمن	1	0.1
	الإجمالى	1125	100.0

وعلى الرغم من أن الرؤية الذاتية للتدين قد لا تعكس حقيقة تدين الفرد ومدى التزامه بالتعاليم الدينية التى يفرضها المعتقد الذى يؤمن به، إلا أنها تُشير بلا شك إلى إيمان الشخص بالمعتقد وتصديقه للسرديات الكبرى التى تحكمه، ومن ثم يمكنها أن تسهم بشكل أو بآخر فى توجيه سلوكياته فى بعض المواقف.

وبالنظر إلى **المؤشر العربى (٢٠٢٢)**[٢٦]، نجد أن هناك تقاربًا مع نتائج الدراسة الراهنة، حيث يرى نحو ٨٦٪ من المستجيبين أنهم متدينون جدًا أو متدينون إلى حدٍ ما، بينما يرى ما نسبته ١٢٪ منهم أنهم غير متدينين، و١٪ منهم يرون أنفسهم غير مؤمنين، بينما رفض الإجابة ١٪ منهم.

المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى

فبالنظر إلى نتائج مسح القيم العالمى فى دراستنا الراهنة، فإن الجدول التالى (رقم ٥) يكشف عن مشاركة سياسية فى حدودها الدنيا لدى عينة الدراسة، وذلك فى كل مستويات المشاركة السياسية الثلاثة محل الدراسة، بحيث وقع نحو ٩٩.٨٪ المستجيبين فى مستوى المشاركة التنظيمية المنخفض، ٨٦.٩٪ منهم فى المستوى المنخفض للمشاركة السياسية المباشرة كذلك، بينما وقع أكثر من نصف المستجيبين (٥٣.١٪) فى المستوى المنخفض للاهتمام السياسي، وبذلك يقع نحو ٩٦.١٪ من المستجيبين فى المستوى المنخفض للمشاركة السياسية فى إجمالى مستوياتها الثلاثة.

جدول (٥)

مستوى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى

المؤشر	منخفض		متوسط		مرتفع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المشاركة التنظيمية	1197	99.8	2	0.2	1	0.1
الاهتمام السياسى	637	53.1	502	41.8	61	5.1
المشاركة السياسية المباشرة	1043	86.9	123	10.3	34	2.8
مؤشر المشاركة السياسية	1153	96.1	46	3.8	1	0.1

وعلى الرغم من تدنى مستويات المشاركة السياسية، فى أبعادها الثلاثة، فى المجتمع المصرى ، إلا أن (٩٩,٦) من عينة الدراسة تقريبًا يرون أنه من المهم والمهم جدًا العيش فى بلد ديمقراطى (جدول رقم ٦)، ولكن هذه النتيجة تبتعد بدرجة كبيرة عما أتى به استطلاع **مركز بيو للأبحاث (٢٠١١)**[٢٧]، تم إجراؤه فى الفترة من ١٢ إبريل إلى ٧ مايو ٢٠١٠، حيث وجد أن نحو ٥٩٪ من المسلمين فى مصر يعتقدون أن الديمقراطية أفضل من أى نوع آخر من الحكم. ومع ذلك، قال حوالى واحد من كل خمسة (٢٢٪) قال إنه فى بعض الظروف، قد يكون من الأفضل تشكيل حكومة غير ديمقراطية، وقال ١٦٪ آخرون إنه لا يهم نوع النظام الموجود فى وضعهم الحالي.

وعلى ذات المنوال يأتى **المؤشر العربى (٢٠١٣)**[٢٨]، حيث كان هناك ما نسبته ٤٤٪ من المصريين يرون أن الديمقراطية نظام حكم ملائم جدًا، و٣١٪ منهم يرون أنه ملائم، و ٧٪ يرون أنه ملائم إلى حدٍ ما، فى حين كان هناك ٥٪ فقط يرون أنه غير ملائم، و١٣٪ منهم لا يعرفون مدى ملاءمته.

جدول (٦)

أهمية العيش فى بلد ديمقراطى

أهمية العيش فى بلد ديموقراطى	التكرار	النسبة
غير مهم	5	**0.4**
مهم إلى حد ما	158	**13.8**
مهم	986	**85.8**
الإجمالى	1149	**100.0**

ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنظر إلى **المؤشر العربى (٢٠٢٢)**[٢٩]، حيث وجد أن رؤية عينة الدراسة لمدى ملاءمة نظام الحكم الديمقراطى تميل نحو اعتبار النظام الديمقراطى أكثر ملاءمة، حيث كان هناك ما نسبته ٦٥٪ من المصريين يرون أن الديمقراطية نظام حكم ملائم جدًا، و٢٢٪ منهم يرون أنه ملائم، و ٧٪ يرون أنه ملائم إلى حدٍ ما، فى حين كان هناك ٥٪ فقط يرون أنه غير ملائم، و١٪ منهم لا يعرفون مدى ملاءمته.

وعلى الرغم من تدنى مستويات المشاركة السياسية إجمالًا فى المجتمع المصرى، بحسب بيانات الجدول السابق، وهو ما يُعنى وجود مرض عُضال يفت فى عضد الديمقراطية المصرية، تلك التى تُشكل المشاركة السياسية قلبها النابض التى تهبها الحياة، ومع ذلك فإن المتأمل فى مستوى الاهتمام السياسى يجده معقولًا، إلى حد كبير، حيث إن ٤٦,٩٪ من العينة يقعون فى المستوى المتوسط والمرتفع للاهتمام السياسى، وهو ما يعنى وجود فرصة حقيقية لتفعيل المستويات الأخرى للمشاركة السياسية وتشكيل مجال عام أكثر ديمقراطية وانفتاحًا حال وُجدت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن إرادة النخبة، الملائمة.

وبالنظر إلى الاهتمام السياسى- كأحد أبعاد المشاركة السياسية- لدى عينة الدراسة، من خلال بعدين رئيسين؛ **الأول** هو الاهتمام بالقضايا السياسية عمومًا، و**الثانى** هو الاهتمام بمناقشة الأمور ذات الطبيعة السياسية أو العامة مع الأصدقاء، فإن الجدول التالى (رقم ٧) يكشف عن أن هناك نحو ٣٩.١٪ من عينة الدراسة لا يهتمون بالأمور السياسية على الإطلاق، بينما يقر ما نسبته ٣٢٪ منهم بأنهم لا يهتمون بالأمور السياسية، فى حين يهتم بها إلى حد ما نحو ربع العينة، بينما كانت نسبة من يهتمون بها جدًا لا تتعدى ٣.٥٪ من عينة الدراسة.

جدول (٧)

الاهتمام السياسى

الاهتمام السياسى	الاستجابات	ك	٪
ما مدى اهتمامك بالسياسة	مهتم جدًا	42	3.5
	مهتم نوعًا ما	304	25.4
	لست مهتمًا	382	32.0
	لست مهتمًا على الإطلاق	467	39.1
	الإجمالى	1195	100.0
تناقش الأمور السياسية مع أصدقائك	غالبًا	45	3.8
	أحيانًا	498	41.7
	أبدًا	650	54.5
	الإجمالى	1193	100.0

كما أنه بالعودة إلى الجدول السابق (٧) نجد أن أكثر من نصف عينة الدراسة لا يهتمون بمناقشة الأمور السياسية مع أقرانهم، ونحو ٤١.٧٪ منهم يناقشونها أحيانًا، بينما كان هناك ٣.٨٪ فقط منهم يناقشون الأمور السياسية مع أقرانهم بشكل مستمر، وهو الأمر الذى يمكننا النظر إليه فى ضوء الزخم السياسى الذى يفرضه انفتاح المجال العام، فكلما كان هذا المجال أكثر انفتاحًا زاد الاهتمام السياسى لدى الأفراد.

وفى هذا السياق يأتى **المؤشر العربى** ليدعم هذه الفرضية، ففى حين يهتم جدًا بالأمور السياسية ما نسبته ٢٩٪ من المصريين عام ٢٠١٣[٣٠]، لم تتجاوز هذه النسبة ١٤٪ منهم عام ٢٠٢٢[٣١]، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى الحراك السياسى الذى شهده المجتمع المصرى مطلع العقد المنصرم وحتى منتصفه تقريبًا، فى حين بدأت الأوضاع تركن إلى الاستقرار وعودة إلى ما قبل مرحلة الحراك هذه.

وبالانتقال إلى البعد الثانى من المشاركة السياسية، المشاركة التنظيمية، فإن الجدول التالى (رقم ٨)، يكشف عن مشاركة تنظيمية هزيلة لدى عينة الدراسة، حيث جاءت العضوية التنظيمية فى المنظمات المهنية فى الترتيب الأول (٨.٤٪ من عينة الدراسة) بين عضوية باقى المنظمات لدى عينة الدراسة، منها ٣.٧٪ عضوية نشطة و٤.٧٪ عضوية غير نشطة، تليها عضوية الجمعيات الخيرية والإنسانية (بنسبة ٥.٣٪ من عينة الدراسة)، منها ١.٨٪ نشطة و٣.٥٪ غير

نشطة، ثم عضوية المنظمات الرياضية (٤.٨٪ من عينة الدراسة)، منها ٢.٨٪ نشطة و٢٪ غير نشطة.

جدول (٨)

المشاركة التنظيمية

المشاركة التنظيمية	غير منتمى		عضو غير ناشط		عضو ناشط		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مؤسسة دينية	1179	98.3	11	0.9	9	0.8	1199	100
منظمة رياضية	1142	95.2	24	2.0	33	2.8	1199	100
إتحاد عمال	1167	97.3	18	1.5	14	1.2	1199	100
أحزاب سياسية	1191	99.3	6	0.5	2	0.2	1199	100
منظمات بيئية	1193	99.5	4	0.3	2	0.2	1199	100
النقابات المهنية	1099	91.7	56	4.7	44	3.7	1199	100
جمعيات خيرية أو إنسانية	1135	94.7	42	3.5	22	1.8	1199	100
جمعيات حماية المستهلك	1195	99.7	3	0.3	1	0.1	1199	100
مجموعة للمساعدة المتبادلة	1195	99.7	1	0.1	3	0.3	1199	100
أخرى	1193	99.8	1	0.1	1	0.1	1195	100

يتبع ذلك، العضوية فى الاتحادات العمالية، حيث بلغت نسبة العضوية فيها نحو ٢.٧٪ من عينة الدراسة، منها ١.٢٪ عضوية نشطة و١.٥٪ عضوية غير نشطة، تليها عضوية المؤسسات الدينية (بنسبة ١.٧٪)، منها ٠.٨٪ نشطة و٠.٩٪ غير نشطة، ثم عضوية الأحزاب السياسية (بنسبة ٠.٧٪)، منها ٠.٢٪ نشطة و٠.٥٪ غير نشطة، وكذلك عضوية المنظمات البيئية (بنحو ٠.٥٪)، وفى الأخير عضوية الجمعيات حماية المستهلك (٠.٤٪)، وعضوية مجموعات المساعدة المتبادلة (٠.٤٪).

وبالنظر إلى نتائج **المؤشر العربى**[٣٢]، سنجدها تبتعد- إلى حد كبير- عن نتائج الدراسة الراهنة، حيث أقر نحو ١٩٪ من عينة دراسة المؤشر العربى بأنهم ينتمون إلى هيئات وجمعيات مدنية وأهلية طواعية، كما أقر ما نسبته ١٩٪ منهم أنهم منتمون إلى حزب سياسي. وربما يمكن إرجاع هذا الاختلاف بين المسحين (مسح القيم العالمى والمؤشر العربى) إلى طبيعة البيانات التى تم جمعها وطريقة جمعها، فضلًا عن الهدف، بين المسحين.

وبالتحول إلى البعد الثالث للمشاركة السياسية فى دراستنا الراهنة، بُعد المشاركة السياسية المباشرة، فإن الجدول التالى (رقم ٩) يكشف عن انفراجة نسبية فى نسبة المشاركين فى عبارات هذا البعد، مقارنة بالبعد التنظيمى للمشاركة، حيث أقر نحو ٣١,٥٪ من عينة الدراسة بأنهم قد قاموا بالتصويت فى الانتخابات البرلمانية، و١٥,٥٪ منهم قاموا بالتبرع لمجموعة أو حملة، و١٥,٢٪ منهم صوتوا فى الانتخابات المحلية، بينما شجع نحو ١٤٪ منهم الآخرين على التصويت فى الانتخابات.

جدول (٩)

المشاركة السياسية المباشرة

المشاركة السياسية المباشرة	قمت به		من المحتمل القيام به		لن أقوم به أبداً		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توقيع عريضة	71	6.1	59	5.1	1035	88.8	1165	100
المشاركة بحملات المقاطعة	40	3.4	50	4.3	1085	92.3	1175	100
المشاركة فى مظاهرات سلمية	28	2.4	28	2.4	1117	95.2	1173	100
المشاركة بالإضرابات	6	0.5	17	1.5	1148	98.0	1171	100
التبرع لمجموعة أو حملة	183	15.5	117	9.9	880	74.6	1180	100
الاتصال بأحد مسئولى الحكومة	144	12.2	153	13.0	880	74.8	1177	100
تشجيع الآخرين على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا سياسية	20	1.7	50	4.3	1097	94.0	1167	100
تشجيع الآخرين على التصويت	164	14.0	122	10.4	888	75.6	1174	100
التصويت فى الانتخابات المحلية	168	15.2	232	20.9	708	63.9	1108	100
التصويت فى الانتخابات البرلمانية	353	31.5	380	33.9	387	34.6	1120	100

تبع ذلك الاتصال بأحد مسئولى الحكومة، حيث أقر بذلك نحو ١٢.٢٪ من عينة الدراسة، كما شارك نحو ٦.١٪ منهم فى التوقيع على عريضة، و٣.٤٪ منهم شاركوا فى حملات المقاطعة، و٢.٤٪ شاركوا فى مظاهرات سلمية، و ١.٧٪ شجعوا الآخرين على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا سياسية معينة، وفى الأخير هناك نحو ٠.٥٪ فقط شاركوا فى إضرابات.

وتبتعد هذه النتائج– بشكل كبير– عما جاء به **المؤشر العربى**[٣٣]، حيث أفاد نحو ٢٤٪ من عينة هذا المؤشر من المصريين أنهم قد شاركوا فى التوقيع على عريضة خلال الاثنى عشرًا الماضية، وأن ٢٢٪ منهم شاركوا فى الانضمام إلى مجموعة نشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضية ما، وأن ١٧٪ منهم شاركوا فى تجّمع أو مسيرة سلمية، وأن ٣٦٪ منهم شاركوا فى حملة افتراضية لمساندة قضية ما.

وعلى الرغم من تحسن نسبة المشاركة السياسية المباشرة، فى دراستنا الراهنة، مقارنة بالمشاركة التنظيمية، إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة، ولكن المتأمل فى بيانات الجدول السابق (رقم ٩)، سيجد أن هذه المشاركة لديها مخزون استراتيجى معقول– يساوى تقريبًا نسبة المشاركين الحاليين– من أولئك الذين أقروا بأنهم من المحتمل أن يشاركوا سياسيًا بشكل مباشر فى المستقبل، وهو ما قد يُشكل فرصة يمكن استغلالها من أجل زيادة نسب المشاركة السياسية وتوسيع قاعدتها الراهنة.

ولكن على الجانب الآخر، يكشف الجدول ذاته عن أنه إذا ما استثنينا المشاركة فى التصويت فى الانتخابات البرلمانية، فسنجد أن أغلبية عينة الدراسة (نحو ٦٤٪ من عينة الدراسة إلى حدود ٩٨٪ منها) يقرون بأنهم لن يُشاركوا فى أى من أنشطة المشاركة السياسية المباشرة المذكورة سلفًا، وهو الأمر الذى يُعد عقبة كأداء أمام جهود توسيع قاعدة المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى، وهو ما يتطلب بذل جهود مضاعفة من أجل إقناعهم بالعدول عن مقاطعة المشاركة السياسية (على الرغم من اعتبار المقاطعة كنوع من المشاركة السياسية الرافضة للأوضاع القائمة).

ب- العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى

يمكن صياغة شكل العلاقة/التأثير بين التدين والمشاركة السياسية– باعتبار التدين متغيرًا مستقلًا والمشاركة السياسية متغيرًا تابعًا– وفق ثلاثة افتراضات نظرية؛ ينطلق الأول من التأثير الإيجابى للتدين على مستويات المشاركة السياسية، ومن ثم كلما زاد مستوى التدين فى المجتمع كلما زاد مستوى المشاركة السياسية فيه، بينما يرى الافتراض الثانى أن تأثير التدين على المشاركة السياسية إنما هو تأثير سلبى، فكلما زاد مستوى التدين فى المجتمع كلما قلت المشاركة السياسية فيه، بينما ينظر الافتراض الثالث إلى التدين باعتباره متغيرًا محايدًا، بحيث لا يؤثر– سلبًا أو إيجابًا– على مستوى المشاركة السياسية فى المجتمع.

ومن أجل الكشف عن أيًا من هذه الافتراضات يصدق على الواقع المصري، من واقع بيانات مسح القيم العالمى ٢٠٢٢، اعتمد الباحث على بناء نماذج انحدار خطى بسيطة بين مؤشرى التدين والمشاركة السياسية، وفى هذا السبيل اعتمد الباحث على معنوية اختبار T فى تحديد مدى

وجود تأثير معنوى للتدين على مؤشر المشاركة السياسية وأبعاده الثلاثة، بحيث يصبح هناك تأثير للتدين على المشاركة السياسية حال كانت قيمة المعنوية أقل من مستوى دلالة ٠.٠٥.

ولكن قبل الشروع فى هذه المهمة، نستعرض فى البداية العلاقة بين مستوى التدين وأهمية العيش فى مجتمع ديمقراطي، باعتبارها مؤشرًا مهمًا على العلاقة بين التدين ودعم الديمقراطية عمومًا، والمشاركة السياسية كأحد مفرداتها خصوصًا. فبالنظر إلى الجدول التالى (رقم ١٠) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين وأهمية العيش فى مجتمع ديمقراطى، حيث كانت قيمة معنوية اختبار T مساوية ل٠.٤٩ وهى أكبر من ٠.٠٥.

جدول (١٠)

العلاقة بين التدين وأهمية العيش فى مجتمع ديمقراطى

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة اختبار t	قيمة المعنوية
الثابت	9.361	0.333	28.126	0.0001
التدين	−0.259	0.374	−0.691	0.490

تأتى هذه النتيجة مناقضة لدراسة **دنا الكرد** حول التأثير السياسى للتدين[٣٤]، حيث وجدت أن التدين له تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية فى دعم الديمقراطية "**الديمقراطية هى الأفضل**"، ولكن أيضًا للتدين تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية على متغير "**مجتمعنا ليس مستعدًا للديمقراطية**"، مما يعنى أن التدين يؤدى إلى زيادة متغيرين متناقضين هما الديمقراطية، وعدم استعداد المجتمع لها. وعلى الرغم من أن العلاقة بين التدين وهذين المتغيرين ليست قوية، إلا أنه يمكن تفسير هذا التناقض فى ضوء اختلاف طبيعة البيانات فى كلا المسحين (مسح القيم العالمى الذى اعتمدت عليه دراستنا الراهنة، والمؤشر العربى ٢٠١٦).

جدول (١١)

تأثير التدين على المشاركة السياسية

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة اختبار T	قيمة المعنوية
الثابت	3.007	0.065	46.024	0.0001
التدين	−0.265	0.073	−3.617	0.0001
معامل التحديد	٪1.00			

وبالنظر إلى بيانات الدراسة الراهنة، فإن الجدول السابق (رقم ١١) يكشف عن أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية، حيث كانت قيمة معنوية اختبار T

مساوية ل٠.٠٠٠١ وهى أقل من ٠.٠٥، وبالنظر إلى قيمة معامل الانحدار نجد أنها- ٠.٢٦٥، وهو ما يعنى أنه بزيادة مستوى التدين بين المواطنين تقل مشاركتهم السياسية بشكل عام. وهذا ما قد يُفسر ما جاء فى **المؤشر العربى (٢٠٢٢)**، حيث رأى نحو ٦٢٪ من المصريين أنه من الأفضل للبلد فصل الدين عن السياسة، فبما أن معظم المصريين متدينون (بحسب ما جاء فى دراستنا الراهنة)، ويرون (٦٢٪ منهم)- بحسب ماجاء فى المؤشر العربى- أنه من الأفضل فصل الدين عن السياسة، فإنه يصبح من الطبيعى أن تكون العلاقة عكسية بين التدين والمشاركة السياسية.

وربما يمكننا تفسير ذلك- أيضًا- فى ضوء أن التدين هو مجرد عامل مساعد فى دعم الديمقراطية عمومًا والمشاركة السياسية خصوصًا، وبالتالى تلعب البيئة المحيطة بهذا التدين دورًا مهمًا فى جعل التدين يؤدى دورًا سلبيًا او إيجابيًا فى دعم المشاركة السياسية، فإذا كان هناك انفتاح سياسى ونمو اقتصادى معقول وأمل فى التغيير، فإنه يمكن للدين أن يعمل على زيادة المشاركة السياسية ويدفع بالعملية الديمقراطية للأمام، وربما هذا ما حدث فى أعقاب ثورتى ٢٠١١ و ٢٠١٣، حيث تم استخدام الدين بكثافة فى عملية التعبئة السياسية من مختلف القوى السياسية آنذاك.

فى هذا السياق تأتى **دراسة ماكولى وجياما بوادى (٢٠٠٩)** فى عدد من المجتمعات الإفريقية (ليس من بينها مصر) لاستكشاف العلاقة بين الدين والديمقراطية فى إفريقيا؛ فوجدت أنه فى حين يعطى المسلمون والمسيحيون الإنجيليون الأولوية لدياناتهم ويتابعون الشؤون العامة بدرجة أكبر من الآخرين، فإن الدراسة لا تجد أى دليل يشير إلى أن هذه الاختلافات لها تأثير عملى على دعم الديمقراطية[٣٥]، مما قد يعنى أن الإيمان بالديمقراطية قد لا يُسهم فى دعمها خصوصًا فى المجتمعات الديكتاتورية.

كما تأتى دراسة **مها الكردى** لتدعم هذه النتيجة[٣٦]، حيث وجدت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية، ولكنها ذات تأثير عكسى ضعيف، فكلما زاد مستوى التدين قل معه مستوى المشاركة السياسية للأفراد. ولكن تأتى دراسة **جاتو ومازا** Jatau and Maza[٣٧] لتُجيب على تساؤل مفاده: هل يمكن استخدام الدين لتعزيز أو تقويض الديمقراطية والسلام؟، فتدحض هذه النتيجة، حيث وجدت أن الدين يؤدى دورًا مهمًا فى ترسيخ الديمقراطية والسلام نظرًا لمكانته المهمة فى الدفاع عن بعض مبادئ ومثل الديمقراطية، كالعدالة والإنصاف

والحرية والتعددية واحترام التنوع والدفاع عن حقوق الأقليات، وغيرها، ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة باستخدام الدين لتحقيق أجندات ومصالح سياسية من قبل النخب الدينية والسياسية فى نيجيريا تخلق بيئة سياسية معادية وغير مستقرة.

وحتى بالعودة إلى نتائج الدراسة الراهنة –مسح القيم العالمى ٢٠٢٢– سنجد أن العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية تتجه إلى وجود ارتباط عكسى بينهما، بحيث أنه كلما زاد التدين لدى الفرد كان أكثر ميلًا إلى البعد عن المشاركة السياسية فى بعديها (الاهتمام السياسى والمشاركة السياسية المباشرة)، ويشذ عن هذه القاعدة بعد المشاركة السياسية التنظيمية، تلك المتصلة بالمشاركة فى التنظيمات السياسية والمدنية وكذلك الدينية، وهو ما يعكسه الجدول التالى (رقم ١٢).

جدول (١٢)

تأثير التدين على المشاركة التنظيمية

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة اختبار T	قيمة المعنوية
الثابت	−0.032	0.013	−2.588	0.010
التدين	0.053	0.014	3.798	0.0001

فبالنظر إلى ما يطرحه الجدول السابق، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة التنظيمية، حيث كانت قيمة معنوية اختبار T هى ٠.٠٠٠١، وهى أقل من ٠.٠٥، وبالنظر إلى قيمة معامل الانحدار نجد أنها ٠.٠٥٣، مما يعنى أنه بزيادة التدين لدى الأفراد تزداد مشاركتهم التنظيمية وانتماؤهم لمختلف المؤسسات السياسية والمدنية.

وبالتحول إلى العلاقة بين التدين وبعد الاهتمام السياسى، نجده يسير على ذات منوال العلاقة العكسية بين التدين والمشاركة السياسية عمومًا، حيث يُشير الجدول التالى (رقم ١٣) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والاهتمام السياسى، حيث كانت قيمة معنوية اختبار T مساوية لـ ٠.٠٠٠١، وهى أقل من ٠.٠٥. أما بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار فسنجد أنها −٠.٣٣٤ مما يعنى أنه بزيادة التدين بين المواطنين تقل درجة اهتمامهم السياسى.

جدول (١٣)

تأثير التدين على الاهتمام السياسى

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة اختبار T	قيمة المعنوية
الثابت	1.026	0.064	15.935	0.0001
التدين	−0.344	0.072	−4.765	0.0001
معامل التحديد	٪1.90			

فى هذا السياق تأتى دراسة **ماكولى وجياما بوادى** (٢٠٠٩) لاستكشاف العلاقة بين الدين والديمقراطية فى أفريقيا؛ فوجدت أن المواطنين الأفارقة الذين يعلقون أهمية على الدين يميلون إلى الاهتمام بشكل أكبر بالشؤون العامة[٣٨].

وبالانتقال إلى العلاقة بين التدين وبعد المشاركة السياسية المباشرة، نجدها تسير فى ذات الركب، حيث وجود علاقة عكسية بين التدين وهذا البعد من المشاركة السياسية، فيكشف الجدول التالى (رقم١٤)، عن أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية المباشرة، حيث بلغت قيمة معنوية اختبار T ٠.٠٠٠١، وهى أقل من ٠.٠٠٥. وبالنظر إلى قيمة معامل الانحدار نجد أنها− ٠.١٤٤، مما يعنى أنه بزيادة التدين لدى الأفراد تقل مشاركتهم السياسية المباشرة.

جدول (١٤)

تأثير التدين على المشاركة السياسية المباشرة

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة اختبار T	قيمة المعنوية
الثابت	1.032	0.041	25.175	0.0001
التدين	−0.144	0.046	−3.126	0.002
معامل التحديد	٪0.80			

وتتبع هذه النتيجة عدد من الدراسات، منها دراسة **ويليامز Williams**[٣٩] حول الخبرة الدينية الإفريقية الأمريكية والمشاركة السياسية فى المناطق الحضرية، حيث وجدت أنه من بين الأشخاص الذين يتلقون إعانات الرعاية الاجتماعية من الأفارقة الأمريكيين، فإن أولئك الذين لا يحضرون إلى الكنيسة بشكل متكرر، ولديهم توجه ديني، هم أكثر عرضة للانخراط فى النشاط المجتمعى عمومًا. وبالتالى، فإن حضور الكنيسة فى ذاته لا يدفع الأفراد الفقراء إلى الانخراط فى الأنشطة السياسية.

وتُشير أيضًا إلى أن هناك نتيجة أخرى تتعلق بسلوك التصويت المحلى توضح أنه إذا لم يتلق الفقراء إرشادات سياسية كنسية، فمن غير المرجح أن يصوتوا.

إذا كان ما سبق يُمثل رؤية عينة الدراسة لتأثير التدين على المشاركة السياسية فى المجتمع المصري، فأحرى بنا هنا أن نسجل أن العلاقة بين التدين ومختلف المفردات السياسية، أو قل بين الحقلين الدينى والسياسى بالمفهوم البورديوي، لا تسير فى شكل خطى من التدين إلى السلوك السياسى فقط، ولكن هناك العديد من الأدلة التى تُشير إلى تأثير العناصر السياسية على شكل التدين ومفرداته فى المجتمع. فى هذا السياق، تأتى دراسة **عون على الخصاونة** حول أثر الأوضاع السياسية التى يمر بها الوطن العربى على الهوية الثقافية للمثقفين فى المجتمع الأردنى[٤٠]، لتخلص إلى وجود أثر ذى دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) للواقع السياسى فى القيم الدينية عند أفراد المجتمع الأردنى.

يجعل هذا الأمر من العلاقة بين التدين والمشاركة السياسية علاقة ذات تأثير متبادل ودائري؛ بمعنى أن التدين تارة يؤثر على المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة بشكل سلبى يقوض هذه المشاركة، وذلك إذا توافرت عدة اشتراطات، أهمها: وجود انسداد سياسى بدرجة كبيرة، استخدام قوى سياسية بعض الشعارات الدينية لتثبيط المواطنين عن المشاركة، وركود اقتصادى يجعل من المواطنين غير مهتمين بالمشاركة من ناحية ومتشككين فى جدواها من ناحية أخرى. وتارة أخرى يؤثر التدين إيجابيًا فى أبعاد المشاركة السياسية، وذلك إذا انقلبت الاشتراطات الفائتة إلى النقيض، وتارة ثالثة لا يؤثر التدين فى المشاركة السياسية فى المجتمع، وذلك– نظريًا– حال تعادلت الاشتراطات المذكورة آنفًا.

وإذا كانت الحال كذلك فيما يتصل بالتأثير المحتمل من التدين –والذى أكدته عديد من الدراسات والبحوث– على المشاركة السياسية فى المجتمع، فإن حلقة التأثير لم تنته بعد، حيث يمكن أن يبدأ تأثير معاكس من المشاركة السياسية على طبيعة التدين الفردى والجماعى فى المجتمع، حيث إن انضمام الفرد إلى منظمة –ذات طابع مدنى أو دينى أو سياسى أو خليط بين طابعين أو أكثر– كبعد من أبعاد المشاركة السياسية– يمكن أن يكون له تأثير عميق على طبيعة وشكل تدينه الفردي، وهو ذات الأمر الذى يمكن أن يفعله الاهتمام السياسى الفردى بالموضوعات السياسية المختلفة، كحال متابعة سياسات جماعة دينية فى السلطة تجاه مختلف القضايا، مما قد يجعل الفرد يُراجع موقفه من الدين برمته.

استخلاصات ونتائج

لما كان كل شعب يكتسب– على مر العصور– خصائص وسمات تميزه عن غيره من الشعوب، يحفظ بها ذاكرته التاريخية والسياسية، وترتسم بها ملامح شخصيته الوطنية، بحيث يصعب على أى باحث، فى تناوله لأية ظاهرة سياسية، إغفال تلك الملامح[٤١]، فإن الدين كان على الدوام من أهم الخصائص التى تميز المجتمع المصرى، فعلى مدار كل العصور استطاع المصريون أن يراكموا المعرفة الدينية ويستدمجوها فى حياتهم اليومية، حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من تكوينهم الاجتماعى الثقافى.

وانطلاقًا من هذا التأسيس، حاولت الدراسة الراهنة، عبر البيانات الأولية لمسح القيم العالمى فى موجته السابعة ٢٠٢٢، أن تستكشف العلاقة بين مستوى التدين فى المجتمع المصرى والمشاركة السياسية، باعتبار الأخيرة من مكونات البناء الديمقراطى فى المجتمعات الحديثة، ذلك الذى بات يتأثر– بشكل أو بآخر– بكل البناءات الاجتماعية الأخرى، ومنها الدين. لا نعنى بالدين فى دراستنا الراهنة النص الدينى المؤسس للعقيدة، ولكن يقصد به ذلك التدين المعنى بالفهم أو الممارسة البشرية لهذا النص. وعلى هدى ذلك، خلصت الدراسة لعدد من النتائج على النحو التالى:

١- أن غالبية المصريين لديهم مستوى مرتفع من التدين، حيث وقع غالبية عينة الدراسة فى المستوى المرتفع على مؤشر التدين:

- وعلى الرغم من وجود نسبة تدين نظرى (بمعنى الإيمان بالمعتقدات وتصديقها) عالية، إلا أن نسبة التطبيق العملى لهذا التدين أقل منه بكثير.
- هناك قرابة ثلاثة أرباع العينة يرون أنفسهم كمتدينين، بينما يرى نحو ربعها أنهم غير متدينين، فى حين يرى شخص واحد فقط (٠,١٪) نفسه غير مؤمن أصلًا.

٢- كانت المشاركة السياسية فى حدودها الدنيا لدى عينة الدراسة، وذلك فى المستويات الثلاثة للمشاركة السياسية محل الدراسة، بحيث وقع معظم المستجيبين فى مستوى المشاركة التنظيمية المنخفض، وأكثر من أربعة أخماس العينة فى المستوى المنخفض للمشاركة السياسية المباشرة كذلك، بينما وقع أكثر من نصف المستجيبين فى المستوى المنخفض للاهتمام السياسي، وبذلك يقع نحو ٩٦.١٪ من المستجيبين فى المستوى المنخفض للمشاركة السياسية فى إجمالى مستويات المشاركة الثلاثة.

٣- كما تكشف النتائج عن أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية، وأنه بزيادة مستوى التدين بين المواطنين تقل مشاركتهم السياسية بشكل عام.

٤- كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة التنظيمية، وأنه بزيادة التدين لدى الأفراد تزداد مشاركتهم التنظيمية وانتماؤهم لمختلف المؤسسات السياسية والمدنية.

٥- وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والاهتمام السياسي، وأنه بزيادة التدين بين المواطنين تقل درجة اهتمامهم السياسى.

٦- وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين والمشاركة السياسية المباشرة، وأنه بزيادة التدين لدى الأفراد تقل مشاركتهم السياسية المباشرة.

المراجع

1- González E., Lozano J. F. & Pérez P. J, Beyond The Conflict: Religion in The Public Sphere and Deliberative Democracy, Res Publica: A Journal Of Moral Legal And Social Philosophy, Vol. 15, No. 3, 2009, p. 6.

٢- على رضا شجاعى زند، الدين والمتغيرات الثقافية المعاصرة (التحديث، العلمنة، العولمة)، تعريب حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامى، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٦.

3- Inglehart, R., & Foa, R. Religion and Values In a Globalized Era, BBVA, 2009, P. 248. Https://Doi.Org/10.17863/CAM.90811.

4- González E., Lozano J. F. & Pérez P. J, Beyond the Conflict: Religion in The Public Sphere and Deliberative Democracy, Op. Cit, 2009, pp. 13-14.

٥- هناء علالى، رهان العود الدينى فى الفكر المابعد علمانى عند تشارلز تايلور، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مج. ١١، ع. ١، ص ٨٢٤.

٦- مصطفى أيت خرواش، الدين والعلمانية فى سياق تاريخى، مجلة تبين، ع. ٣/١١، ٢٠١٥، ص ١٥٢.

٧- عزى، محمد فريد، الإسلام والتمثلات السياسية: دراسة ميدانية حول التدين والثقافة السياسية، مجلة إنسانيات، ع.١١، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

8- Bassiouney, R, Religion and Identity in Modern Egyptian Public Discourse, in Atta Gebril (Ed.), Applied Linguistics in the Middle East And North Africa: Current Practices And Future Directions. Amsterdam: John Benjamins, 2017, p. 38.

9- Inglehart, R, Religion's Sudden Decline What's Causing It, And What Comes Next? Oxford University Press, USA, 2021, P. 1.

١٠- محمد عز، مسح القيم العالمى: قراءة فى التحولات القيمية والثقافية حول العالم، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: Https://2u.Pw/IT9EVhj

11- Inglehart R, Postmaterialist Values and the Shift From Survival to Self-Expression Values, In Dalton R. And Klingemann H. (Eds). The Oxford Handbook of Political Behavior, Oxford University Press, England, 2009, P.2.

12- Holdcroft B, What Is Religiosity, Journal of Catholic Education, Vol. 10 No. 1, 2006, P. 89.

١٣- مارشال، جوردن، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٩٥.

14- Holdcroft B, What is Religiosity, Op. Cit, Pp. 90-91.

15- Sholihin, M. Hardivizon, H. Wanto, D., Saputra, H, The Effect of Religiosity on Life Satisfaction: A Meta-Analysis, Hts Theological Studies, 2022, P. 2.

١٦- سعاد بن قفة، المشاركة السياسية فى الجزائر آليات التقنين الأسرى نموذجًا ١٩٦٢-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ٢١.

١٧- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تسهم فى فهم العالم من حولنا، ٢٠٠٥، ص ص ١٨-١٩، موقع كتب عربية. https://www.kotobarabia.com

١٨- سعاد بن قفة، المشاركة السياسية فى الجزائر آليات التقنين الأسرى نموذجًا ١٩٦٢-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٨٤.

١٩- محمد عز، مسح القيم العالمى: قراءة فى التحولات القيمية والثقافية حول العالم، مرجع سابق.

٢٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ٢٠١٧، ٣١-٤٥.

21- Mccauley J. F. Gyimah-Boadi E, Religious Faith and Democracy: Evidence From the Afrobarometer Surveys, Afrobarometer, 2009, Https://Www.Files.Ethz.Ch/Isn/106731/Afropaperno113.Pdf

٢٢- على غانم، سوسيولوجيا الأمن الفكرى فى مجتمع مفتوح: رؤية الشباب المصرى للمهددات وسبل المواجهة، فى: أحمد مجدى حجازى (مشرف)، الشباب المصرى ومهددات الأمن الإنسانى فى واقع متغير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٤٧.

- يُلاحظ أن عدد المستجيبين فى بعض الأسئلة على طول التحليلات يقل عن ١٢٠٠ مفردة، وذلك لفقدان بعض الاستجابات فى البيانات المتاحة على موقع مسح القيم العالمى، كما يمكن للجميع الوصول إلى هذه البيانات عبر موقع مسح القيم العالمى: https://www.worldvaluessurvey.org

23- Pew Research Center, How Religious Commitment Varies By Country Among People of All Ages, Pew Research Center, U.S.A, 2018.

24- Van Nieuwkerk, K. Uncovering The Self: Religious Doubts, Spirituality and Unveiling in Egypt. Religions, Vol. 12, No. 20, 2021.

٢٥- المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربى ٢٠٢٢، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢.

٢٦- المرجع السابق.

27- Pew Research Center, Egypt: Democracy and Islam, Pew Research Center, U.S.A, 2011.

٢٨- المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربى، (٢٠١٣/٢٠١٢)، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٩٢.

٢٩- المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربى ٢٠٢٢، مرجع سابق، ص ١٨٦.

٣٠- المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربى ٢٠١٣/٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١١٢.

٣١- المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربى ٢٠٢٢، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

٣٢- المرجع السابق، ص ٢٦٦.

٣٣- مرجع سابق، ص ص ٢٥٠-٢٦٢.

٣٤- دانا الكرد، التدين وتأثيره السياسى، مجلة سياسات عربية، ع.٣٠، ٢٠١٨.

35- Mccauley J. F. Gyimah-Boadi E, Religious Faith and Democracy: Evidence From The Afrobarometer Surveys, Op. Cit.

٣٦- دانا الكرد، التدين وتأثيره السياسى، مرجع سابق.

37- Jatau V. & Maza K. D, Democracy Peace and Religion in Nigeria: Can Religion be Used To Consolidate or Undermine Democracy and Peace? Religions,Vol. 14, 2023.

38- Mccauley J. F. Gyimah-Boadi E, Religious Faith and Democracy: Evidence from The Afrobarometer Surveys, Op. Cit.

39- Williams, S. D, African -American Religious Experience and Political Participation in An Urban Setting, Ph.D Thesis, United States – Michigan, Proquest LLC, 1999.

٤٠- عون على الخصاونة، حول أثر الأوضاع السياسية التى يمر بها الوطن العربى على الهوية الثقافية للمثقفين فى المجتمع الأردنى دراسة ميدانية، مجلة دراسات فى التعليم العالى، مج. ٧، ع. ٧، ٢٠١٤.

٤١- هالة مصطفى، التدين والشخصية المصرية، مجلة الديمقراطية، مج. ٦، ع. ٢٣، ٢٠٠٦، ص ١١.

Abstract
Religiosity and Political Participation in the Egyptian Society:
"An Analytical Reading of world Values Survey"

Ali Mohamed Ghanem

The current study, through the preliminary data of the World Values Survey in its seventh wave 2022, attempted to explore the relationship between the level of religiosity in Egyptian society and the level of political participation in it, as a stratified random sample of 1,200 individuals was drawn from Egyptian society, distributed across 21 governorates of the republic.

Accordingly, the study concluded that the majority of Egyptians have a high level of religiosity, as the majority of the study sample fell into the high level of the religiosity index, and that despite the high percentage of theoretical religiosity (concerned with belief in beliefs and their authenticity), the percentage of practical application of this religiosity is much lower. The results of the study also revealed that political participation was at its lowest levels among the study sample, at the three levels of political participation (political interest, organizational participation, and direct political participation).

The results also revealed that there is a statistically significant relationship between religiosity and political participation, and that as the level of religiosity among citizens increases, their political participation decreases in general. There is also a statistically significant relationship between religiosity and organizational participation, and that as individuals increase in religiosity, their organizational participation and affiliation with various political and civil institutions increase. There was also a statistically significant relationship between religiosity and both political interest and direct political participation, and that as citizens increase in religiosity, their level of political interest and direct political participation decreases.

Keywords: Political Participation, Religious Values, Religiosity In Egypt, Democracy In Egypt, Religion and Politics, World Values Survey.